متسولون بلا حدود

كل يوم

د. حمدي هاشم

2016/09/24 08:32:34 م

لا تغادر ظاهرة التسول قانون الحتم الجغرافي البيئي حيث لا تجد وطناً يخلو منها ولا بلداً في العالم رأسمالياً كان أم اشتراكياً وكذلك في بلداننا العربية والإسلامية وقد يكون الفقر والبطالة وراء هذه الظاهرة وقد يكون الخمول وعدم حب العمل وكذلك لا يخلو الأمر من الجينات الاجتماعية الشاردة ولا يتوقف التسول عند طلب المال وليس حكرًا علي فاقدي الأهلية بل هناك متسولون من كل حدب وصوب وهناك أزمنة يكاد لم يذق الطير الجوع فيها وكان الغالبية من الناس علي اختلاف دياناتهم في اكتفاء دون احتياج من الآخرين.

وهناك فرق بين المتسول الممتهن للتسول ومثيله ذو الحاجة العارضة ،فالأول الذي يتخذ من سؤال الناس مهنة وحرفة يجب اتخاذ التدابير القانونية والعقابية ضده بينما يستحق الثاني الذي يسأل لفقر أو مرض أو غيره من الأسباب الإنسانية الرعاية من وزارة التضامن الاجتماعي والجمعيات الأهلية، وبذلك يقع العلاج بين دائرتي التجريم والرعاية مع ضرورة نشر ثقافة المكافحة المجتمعية لمحترفي التسول وتوظيف مشاركات الناس للمساهمة في توفيرمقومات المعيشة الكريمة لهؤلاء السائلين من عوز وفقر مدقع.

فندت دردشة تفاعلية حول الموضوع دورانهيار الطبقة الوسطي وتلاشي مسئوليتها تجاه الفقراء في المجتمع، وملاحظة غياب المسيحيين من بين جموع المتسولين وهو مايؤكد نجاح تجربة الكنيسة في علاج هذه الظاهرة. ويري البعض تدخل المؤسسة العسكرية لحماية المجتمع من التسول الاحترافي من منظور قدرتها التنظيمية والعملية في التأهيل والإعداد، وكذلك الاحتياج لقانون مكافحة التسول (بدلاً من القانون رقم 49 لسنة 1933م) وحتي تطبق مواده يمكن إجراء التقييم والحصر الميداني العام وقياس هذه الظاهرة في كل محافظات مصر من خلال المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية المتخصص في هذه الدراسات المؤثرة في حركة نمو المجتمع.

ويمكن الاستفادة من تجربة دولة السويد لكونها أفضل دول الاتحاد الأوروبي في الرعاية الاجتماعية وخاصة في مجالات خط الفقر وفرص العمل والتمييز والصحة والاندماج الاجتماعي، وكذلك الاعتماد علي تقارير البعثات الدبلوماسية في الخارج حول هذه الظاهرة في دولها وآليات التغلب عليها، وتقييم تجربة دار رعاية المتسولين التي أسستها السيدة أم كلثوم(1973م) وغيرها من الجمعيات الأهلية الجادة.

ليس منا من لا يعترف بخطورة انتشار هذه الظاهرة في حياتنا اليومية ويشاركني الرأي في تأسيس جمعية وطنية لتنمية رعاية المتسولين وذلك من أجل تفعيل خاصية التكافل الاجتماعي غير المشروط بديانة أو محل جغرافي وترسيخ الأساس المجتمعي والوظيفي لبيت العائلة نحو تجميل وجه الوطن وذلك بتمويل من الزكاة والأعشار والهبات المالية والعينية من رجال الأعمال والموسرين والفئة المقتدرة من المجتمع.